



حكومة الوحدة الوطنية
agasu nduronnu numii-
Government of National Unity

التاريخ : 2021/11/21 م

إشاري : ش.ق. 1287.

ديوان رئاسة الوزراء

السيد الفاضل / وزير الحكم المحلي

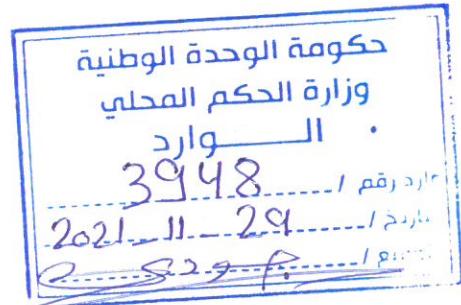
بعد التحية:

صدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (616) لسنة 2021م بتاريخ 2021/11/21، بتنظيم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للادارة المحلية.

عليه: نحيط إلى سيادتكم صورة من هذا القرار لوضعه موضع التنفيذ.

مع وافر الاحترام وخلص التقدير

مستشار / عادل علي اشتيفي
المستشار القانوني للرئيس
ومدير إدارة الشؤون القانونية والشكاوى



صورة إلى السادة:-

- رئيس مجلس الوزراء

- رئيس المجلس الرئاسي

- وزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة ومجلس الوزراء

- أمين عام ديوان مجلس الوزراء

- رئيس ديوان المحاسبة

- رئيس هيئة الرقابة الإدارية

- رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

- إدارة الشؤون القانونية والشكاوى

- مدير إدارة المتابعة

- الملف الدوري العام

(د.ر) & (د.د)



قرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية
رقم (٦١٦) لسنة ٢٠٢١ ميلادية
بتنظيم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية

مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١١م، وتعديلاته.
وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م.
وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٠م.
وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل.
وعلى قانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٢م بشأن نظام الإدارة المحلية وتعديلاته.
وعلى ما قرره مجلس النواب في ١٠ مارس ٢٠٢١م بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
وعلى كتاب وزير الحكم المحلي رقم (٢٣١٩) المؤرخ في ٦١١/٢٠٢١م.
وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (١٨٧٦٥) بتاريخ ١٧/١١/٢٠٢١م.
وعلى اجتماع مجلس الوزراء العادي الثامن لسنة ٢٠٢١م، المنعقد بتاريخ ١٧/١١/٢٠٢١م.

قدر

مادة (١)

ينظم عمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية وفقاً لأحكام هذا القرار.

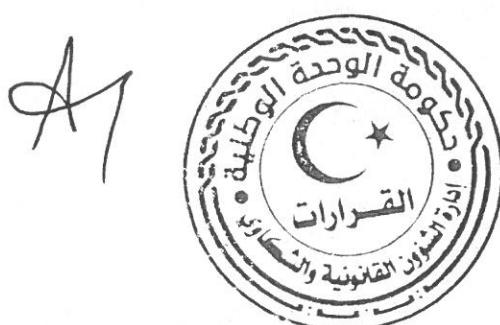
مادة (٢)

- تتولى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية ممارسة الاختصاصات التالية:
- دراسة الموضوعات الواردة من وحدات الإدارة المحلية والعمل على مراجعتها وتقديم المقترنات والتوصيات بشأنها وإحالتها للوزير.
 - التحضير لعقد اجتماعات المجلس الأعلى للإدارة المحلية واقتراح جدول أعماله وإحالته للوزير للاعتماد.
 - وثيق وتسجّيل وقائع اجتماعات المجلس الأعلى للإدارة المحلية والإعداد والتحضير لانعقادها، وإصدار المنشورات الدورية الخاصة بنتائج تلك الاجتماعات.
 - دراسة وبحث الموضوعات الواردة من وحدات الإدارة المحلية.
 - تنظيم الاشتراك في المؤتمرات الدولية والمحليّة المتعلقة بالإدارة المحلية وشئون التدريب لموظفي وحدات الإدارة المحلية.

A1



6. تقديم المشورة لوحدات الإدارة المحلية.
7. العمل على توحيد الرأي القانوني في كل ما يتعلق بالشأن المحلي.
8. تعميم التجارب الرائدة في بعض وحدات الإدارة المحلية.
9. تقديم الآراء القانونية والعمل على توحيد الرأي القانوني في كل ما يتعلق بالشأن المحلي وتلقي الشكاوى والتظلمات من وحدات الإدارة المحلية والنظر فيها وإحالتها للوزير مشفوعة بتوصية بشأنها.
10. اقتراح إقامة الدعاوى القضائية على الغير في المسائل التي تمس مصالح وعمل وحدات الإدارة المحلية.
11. وضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج نقل الاختصاصات من القطاعات إلى البلديات.
12. الإشراف على تنفيذ ومتابعة خطة نقل الاختصاصات من القطاعات إلى البلديات والعمل على توفير الاحتياجات من الإجراءات الإدارية والمالية المتعلقة بها.
13. تعزيز الشفافية والحكومة وتفعيل الرقابة والتميز المؤسسي والتقويم المحلي.
14. تفعيل الإيرادات المحلية واقتراح سبل تطويرها.
15. تلقي مقترنات وحدات الإدارة المحلية بشأن الميزانية العامة ودراستها وإحالتها للمجلس الأعلى، والمشاركة في اللجان المشكلة لإعداد ميزانية وزارة الحكم المحلي وحضور مناقشتها مع الوزارة المختصة.
16. تنظيم المشاركات في المؤتمرات وورش العمل المحلية والدولية المتعلقة بالإدارة المحلية وشؤون التدريب للموظفين باليونسكو فيما يسهم في تطويرها.
17. متابعة تنفيذ المشروعات المحلية وتقدير الموقف المالي والموقف التنفيذي لها والوقوف على أهم المشاكل والمعوقات لحلها.
18. تجميع ومراجعة الخطة الاستراتيجية لوحدات الإدارة المحلية ومتابعة الخطة التشغيلية وتقديم التقارير عنها.
19. تعميم بعض التجارب الرائدة في بعض المحافظات بعد موافقة الوزير.
20. عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش لبحث الموضوعات المتعلقة بشؤون وحدات الإدارة المحلية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
21. تنمية قدرات ومهارات وحدات الإدارة المحلية واكتسابها الأطر المعرفية بشؤون العمل المحلي وبما يمكنها من المشاركة الفاعلة في برامج التنمية الشاملة.
22. العمل على تأسيس محافظ وبرامج المشاريع المحلية وذلك في سبيل تنفيذ الاختصاصات الموكولة للأمانة العامة.
23. التوقيع على الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج مع الجهات ذات العلاقة وبما يخدم عمل الأمانة ووحدات الإدارة المحلية.





24. المشاركة في تحديد احتياجات وحدات الإدارة المحلية من المرافق العامة واقتراح أساليب تنفيذ المنشآت الواردة في ميزانية التنمية.
25. تقديم الاقتراحات لحل المشاكل التي تعرّض تنفيذ المنشآت المحلية واستكمال نوافذها وتطويرها وتحديثها بما يتناسب والتكنولوجيا الحديثة.
26. متابعة تنفيذ مشاريع التنمية المحلية وتحديد مواطن الضعف أو الخلل في عملية التنسيق المكانى في إعداد مشاريع خطط ومبادرات وبرامج التنمية المحلية.
27. متابعة السياسات والإجراءات الكفيلة بضمان فاعلية التنفيذ وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع التنموية المحلية.
28. المشاركة في إجراء دراسات التقييم اللازمة للخطط والبرامج والمشاريع لمساعدة متبعى القرار على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتصويب الخلل في التنفيذ بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
29. إعداد تقارير دورية لعرض الإنجازات المحققة والمأمول تحقيقها في ضوء أهداف وسياسات خطة التنمية المحلية لوحدات الإدارة المحلية والأقاليم والصعوبات والتحديات التي تواجه المنشآت، والاقتراحات المناسبة لتحسين الأداء.
30. اقتراح ودراسة الأطر التشريعية المتعلقة بالشؤون المحلية.
31. العمل على إعداد أدلة الإجراءات وبطاقات الوصف الوظيفي والإجراءات الإدارية الخاصة بعمل وحدات الإدارة المحلية.
32. العمل على إنشاء مجلة علمية لشؤون الإدارة المحلية والعمل على تنظيمها ومتابعتها والإشراف عليها.
33. تكليف مدراء الإدارات والمكاتب وأعفائهم من مهامهم.
34. إصدار القرارات الخاصة بالشؤون الوظيفية والمالية والإدارية وكذلك التكليفات وإبرام العقود المتعلقة بتسيير عمل الأمانة.
35. تلقي المبادرات التي من شأنها المساعدة في تحقيق أهداف وحدات الإدارة المحلية.
36. التعاون والتنسيق وتنظيم العمل مع الجهات الدولية المانحة والمتابعة وإعداد التقارير عن أدائها ومستوى الإنجاز فيما يتعلق بالشؤون المحلية.
37. التعاون والتنسيق والمشاركة في الأعمال واللجان والمؤتمرات في تنمية وتطوير الإدارة المحلية مع الجهات والهيئات والمؤسسات بالدولة.
38. تطوير جانب البحث العلمي والمبادرات الأكاديمية والمساهمة في الدراسات والمؤتمرات وورش العمل الأكاديمية المحلية والدولية فيما يخص تنمية وتطوير الإدارة المحلية.

مادة (٣)

تتبع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية لوزارة الحكم المحلي ويكون مقرها بمدينة طرابلس، تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، والذمة المالية المستقلة.





مادة (٤)

تدار الأمانة العامة بأمين عام ونائب له يصدر بتنصيبهم وتحديد اختصاصاتهم قرار من وزير الحكم المحلي

مادة (٥)

تعمل الأمانة العامة من خلال الجهات التابعة لها والبرامج والمشاريع الاستراتيجية والوحدات التنظيمية التي تمكّنها من أداء مهامها وذلك على النحو التالي:

أولاً: الوحدات التابعة.

مركز تطوير البلديات ودعم الامركزية.

ثانياً: البرامج والمشاريع الاستراتيجية.

البرنامج الوطني لنقل الاختصاصات.

البرنامج الوطني لتفعيل الإيرادات المحلية.

ثالثاً: الوحدات التنظيمية تتكون الوحدات التنظيمية بالأمانة من الآتي:-

ادارة الشؤون الإدارية والمالية.

ادارة الشؤون القانونية.

ادارة تنمية وتطوير الموارد المحلية.

ادارة الشؤون الفنية والدراسات.

ادارة المتابعة وتقييم الأداء.

مكتب الأمين العام.

مكتب نائب الأمين العام.

مكتب تقنية المعلومات.

مكتب التخطيط الاستراتيجي.

مكتب العلاقات العامة والإعلام.

مكتب المراجعة الداخلية.

مكتب التعاون الدولي.

مادة (٦)

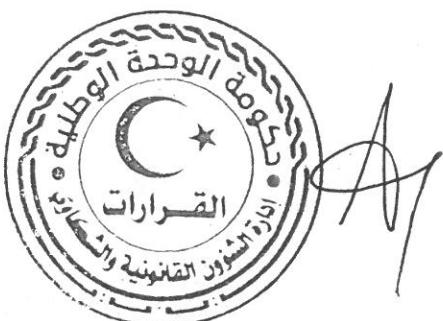
تحدد اختصاصات الوحدات التنظيمية للأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية بقرار من مجلس الوزراء

مادة (٧)

يصدر الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية بقرار من مجلس الوزراء.

مادة (٨)

يكون للأمانة حساب مصرفي أو أكثر في أحد المصارف العاملة بليبيا .





حكومة الوحدة الوطنية
agasu nduronnu numii-
Government of National Unity

مادة (9)

ت تكون الموارد المالية للأمانة من الآتي:-

1. ما يخصص لها من الميزانية العامة.
2. ما يخصص لها من ميزانية الوزارة.
3. ما يخصص لها من بند الطوارئ.

مادة (10)

ي العمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.



صدر في: ١٦، ربیع ثانی، ١٤٤٣ هجری
الموافقة: ٢١، ١١، ٢٠٢١ ميلادي
(* كم، القانونية)